

Distr.: General
4 November 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر - 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 9 من جدول الأعمال

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب:

متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

مذكرة شفوية مؤرخة 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022 موجهة من البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

تود البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف توجيه نظر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى محاولات الاتحاد الروسي المستمرة للدفع بمشاركة ممثلي إدارة احتلاله في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول (أوكرانيا) في سير أعمال مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما إلى آخرها، في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022، عندما حاول أحد هؤلاء الممثلين، جيورجي مرادوف، الإدلاء ببيان بالنيابة عنه خلال المناقشة العامة التي جرت في إطار البند 9 من جدول الأعمال بشأن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان في إطار الدورة الحادية والخمسين للمجلس.

وتود البعثة الدائمة لأوكرانيا أن تكرر التأكيد أن هذه الإجراءات التي يتخذها الاتحاد الروسي تشكل انتهاكاً لعدد من قرارات الجمعية العامة، ألا وهي القرارات 262/68 و 205/71 و 190/72 و 263/73 و 168/74 و 192/75 و 179/76. وأهابت الجمعية العامة في قرارها 262/68 على وجه الخصوص، بجميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة "عدم الاعتراف بأي تغيير في وضع جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول" و"الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أو القيام بأي معاملات قد تفسر على أنها اعتراف بأي تغيير في ذلك الوضع"، بينما دكرت في قرارها 179/76 بأن "إنشاء أجهزة تابعة للاتحاد الروسي في القرم المحتلة مؤقتاً وتخصيص مسؤولين تابعين له هناك أمر غير مشروع وتتبعي الإشارة إليهم بمسمى "سلطات الاحتلال التابعة للاتحاد الروسي".

وفي هذا الصدد، تود البعثة الدائمة لأوكرانيا أن تشدد على أن مشاركة ممثلي إدارة الاحتلال في شبه جزيرة القرم نيابة عن الاتحاد الروسي في أعمال مجلس حقوق الإنسان تسعى إلى تحقيق الهدف الوحيد المتمثل في إضفاء المشروعية على محاولته غير القانونية ضم شبه جزيرة القرم، وينبغي أن تعتبر لاغية وباطلة من الناحية القانونية وأن يدينها المجتمع الدولي.

وترجو البعثة الدائمة لأوكرانيا تعميم هذه المذكرة الشفوية بوصفها وثيقة من وثائق مجلس حقوق الإنسان والإشارة إليها في التقرير المتعلق بدورته الحادية والخمسين.

